

«التعاون الخليجي»: اعتداء على أي عضو... اعتداء على الجميع

أكَّد مجلس التعاون الخليجي في البيان الختامي لاجتماع الدورة 42 في الرياض، أن أي هجوم على دولة من أعضائه، سيعتبر هجوماً ضد جميع الأعضاء.

وهذه أول قمة تنعقد منذ إتمام مصالحة خليجية في القمة السابقة بمدينة العلا السعودية في 5 كانون الثاني الماضي، ما أنهى أزمة تجددت منتصف عام 2017 بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة قطر من جهة أخرى.

وأتفق زعماء كل من السعودية والإمارات وقطر والكويت وسلطنة عمان والبحرين، في البيان الختامي لقمتها 42 والذي تلاه أمين مجلس التعاون الخليجي، نايف فلاح الحجرف، على «التأكيد على ما تضمنته المادة الثانية من اتفاقية الدفاع المشترك بأن الدول الأعضاء في مجلس التعاون تعتبر أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها كلها وأي خطر يتهدد إحداها يتهددها جمِيعاً».

كذلك، جددت القمة «ما نصّت عليه الاتفاقية بشأن التزام الدول الأعضاء بالعمل الجماعي لمواجهة كافة التهديدات والتحديات».

وأكَّد البيان الختامي للقمة «أهمية وتعزيز دور المرأة والشباب والتحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي».

بالتوازي، قال ولی العهد السعودي محمد بن سلمان، إن القمة الخليجية تنعقد في ظل تحديات عديدة تواجه المنطقة، موضحاً أن بلاده «تدعم جهود المبعوث الأممي للوصول إلى حل سياسي للأزمة اليمنية».

كما أعلن أن الدول العربية «تتطلع إلى الوصول إلى حل فعال لأزمة النووي الإيراني».

وأضاف: «نؤكد أهمية التعامل الجدي والفعال مع البرنامج النووي والمصاروخى الإيرانى بما يسهم فى الاستقرار الإقليمي والدولى (...) ونطلع اليوم إلى بناء تكتل اقتصادى مزدهر».

وختم حديثه بالقول إن السعودية تحت على «تكثيف الجهود الدولية لتقديم المساعدات للشعب الأفغاني وألا تكون أفغانستان ملاداً للتنظيمات الإرهابية».